الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

12- 13- 14 **رجب** 1436 /1-2-3 **مايو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	28

أربطة "المستراح" فقراء تحاصرهم الحاجة والإهمال

تفتقد الخدمات الأساسية.. والجهات المختصة تتقاذف المسؤولية

المصدر: جريدة المدينة السبت 13 رجب 1436هـ - 2 مايو 2015م
اضغط هنا

تحرير - نوال الكلبي - المدينة المنورة

وفي البداية قالت أم سمير إنها تسكن الأربطة منذ ٦ سنوات وتعاني من الضغط وبعض المشكلات الصحية في ظل انعدام الخدمات الصحية وعدم توفير أي عيادات للنزيلات، كما تعاني من قلة الدخل المادي وبسبب ظروفها الصحية ليس لها القدرة على العمل أو إيجاد مصدر دخل يضمن لها عيشًا كريمًا.

وأضافت: إنها تعول ثلاثه أبناء وأن ما يزيد همها وقلقها ليس رداءة السكن فحسب بل عدم وجود الحراسة الأمنية خصوصًا أنه ليس لديها القدرة على حماية نفسها عند حدوث أي مكروه، وتضيف: «نعيش بين جدران متهالكة وسط ظلام دامس بسبب انقطاع الكهرباء المستمر ومن يدخل هذه الرباط سيرى حقًا رداءة المسكن وتهالك جدرانه».

مصير مجهول

وبدموع مغلفة بالتعب والمشقة والألم استقبلتنا أم علي لتروي قصتها وتقول: «أسكن في هذا المبنى المتهالك منذ ٧ سنوات بعد أن أصبح مصيري مجهولًا بسبب الإزالة ولجأت إلى هذا المسكن ولم أجد من يسأل عني ويهتم بأمري سواء جاراتي اللاتي يتقاسمن معي أنين الحاجة وأصبحنا أسرة واحدة نواسي بعضنا».

وتغالب دموعها وتذكر: رغم الحياة القاسية التي واجهتها بعد الإزالة لم أجد من يهتم بي ليعوض تعاستي بل انتكست ظروفي، فلدي أربعة أبناء ووالدهم قعيد الفراش في أحد المستشفيات لسوء حالته النفسية وبدأت الحياة أصعب ولم نجد يد العون والمساعدة من أحد، حيث تحول سكن الأربطة إلى تجمع النفايات وأصبحت مصاعد السكن بعد تعطلها حاوية للنفايات».

وطالبت أم علي النظر إلى وضع الرباط الذي يعاني سكانه من أمراض، وأضافت: «حياتنا أصبحت مجهولة لا أعرف مصيرها بعد فقد الأمل من الوصول إلى صاحب الأربطة ولانعرف عن مالك الأربطة أي طريق برغم محاولاتنا العديدة للوصول إليه ولكن دون جدوى».

واستطردت بصوت يغلفه الهم وقسوة الظروف: «لا نعرف عن المالك سوى اسمه الذي نجده على فواتير الكهرباء التي نضطر أن ندفعها من مساعدة أهل الخير وأيضًا حتى انقطاع المياه للأسف نحن سكان الأربطة من يتحمل تكاليفه فمالك الأربطة لايسأل ولايهتم». سكن بلا اهتمام كقلب بلا نبض «هكذا أنهت أم علي حديثها بهذه العبارة التي تصف مأساتها الإنسانية».

جحود أبنائي

وفي مكان آخر وجدنا تلك السيدة التي تقطن في سطوح الرباط ولا تملك شقة تسكن بها تدعى أم أحمد ودمعت عيناها حزنًا وهي تروي قصتها قائلة: «أعيش حياة صعبة بعد مرضي فأنا مسنة وأعاني من حالة نفسية تلازمني بين وقت وآخر غير أمراض الشيخوخة. أصبحت لا أقوى على الحركه وطريحة الفراش، وبنبرة يملؤها الألم وبعيون مليئة بنظرات الخيبة قائلة: مرضي النفسي كان سبب جحود أبنائي.. أصبحت لا أعلم عنهم شيئا وانقطعت زياراتهم».

وذكرت أم أحمد معاناتها قائلة: أسكن في سطح سكن الأربطة، حيث تتكون العمارة من ٦ أدوار وأصبحت أواجه صعوبة كبيرة في النزول والصعود بعد تعطل المصاعد التي أصبحت مأوى للنفايات.

لا معونات

وأضافت: «نحن سكان الرباط لم نتلق أي معونة من الجمعيات الخيرية أو زيارات من وزارة الشؤون الاجتماعية وكأن من يسكن في هذه الأربطة يحكم عليه بالموت وهو على قيد الحياه». فيما أكد عدد من

سكان الحي أن وجود أم أحمد في السكن يشكل خطرًا كبيرًا على حياتها بسبب مرضها النفسي فقد حدث حريق في السكن أكثر من ثلاث مرات ولولا فضل الله وتدخل الجيران لأصبح الجميع في قائمة الموتى خاصة بعد تعطل المصاعد وعدم توفر مخارج للطوارئ.

وتشاطرهم أم محمد تلك الأرملة في العقد الرابع نفس المشاعر البائسة وهي نزيلة منذ 5 أعوام وتعيش في ثلاث غرف هي وأبناؤها الـ ٧ وتعاني من تدني الدخل، خاصة أن عدد أفراد أسرتها كبير جدًا وهي امرأة غير عاملة وتعتمد فقط على راتب التقاعد لزوجها المتوفى الذي لا يزيد على 2000 ريال. وهي كغيرها من قاطنات الأربطة ومستاءة من انعدام النظافة وسداد فواتير الكهرباء وتحمل إصلاح أي عطل داخل ذلك الرباط.

أوضاع سيئة

وفي شقة أخرى لا تقل بؤسًا عن سابقيها التقينا بإحدى النزيلات وتدعى أم أنس ولم يمض على وجودها سوى أربع سنوات وتبدو حالتها المادية سيئة للغاية وهو ما يتطلب أن يتوفر لها الكثير من الخدمات.

وأكدت أم أنس أنه منذ وجودها لم تر زيارة للجمعيات الخيرية أو المسؤولين عن الوقف، إنها لا تعرف شيئًا عن جمعية حقوق الإنسان. أما أم حاتم فتلتقط طرف الحديث قائلة: أسكن في شقة صغيرة أنا وأبنائي واعتمد على الله ثم أهل الخير ومساعدتهم التي لا تنقطع والغريب في الأمر منذ دخولي هذا الرباط لم أرَ أي تحسن في وضعنا فانقطاع المياه أصبح بشكل مستمر وأصبحت والجيران نتشارك في قيمة جلب «الوايتات» وبرغم الظروف الصعبة القاسية التي نواجهها إلا أننا نتقاسم متاعبنا.

تدهور الحال

وعبرت أم ليان -سعودية الجنسية- وهي تسكن في الدور الرابع أنها تفاجأت بالوضع الذي وصل إليه حال الرباط فقالت: منذ سبع سنوات وأنا أسكن هذه الأربطة وأصبحنا نعاني بكثرة من انقطاع المياه الذي يستمر لفترات طويلة فلجأنا إلى استخدام سيارات نقل المياه على حساب أهل الخير وبتنا نحمل همًا ماديًا إضافيًا فوق وضعنا فحالة اليأس والاحباط لازمت جميع من يسكن هذه الأربطة.

وفي إحدى غرف الدور الأول كان صوت سهام يطلق بالدعوات والرحمة مما أصابها وبدأت حديثها قائلة: «فقدت الونيس والأنيس»، وأكملت حديثها بأنين الوحشة وبصوت يملؤه الحزن فقدت والدي وأصبحت يتيمة الأب والأم وهذا هو حالي.. وبعد رحيلهم أعيش وحيدة بين جدران متهالكة وضعف الحيلة ولا انتظر من هذه الحياة سوى حسن الخاتمة».

أين المسؤول؟

من جهته أشار المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية عبدالعزيز الشنقيطي بعد اتصال معه بخصوص الإهمال والتقصير تجاه الرباط أوضح الشنقيطي أن مشكلات الأربطة ليس من اختصاصهم، فيما

أوضح مدير الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمدينة المنورة، الدكتور محمد الأمين خطري، أن هذه الأربطة لا تمت للأوقاف بصلة بينما تعود لشخص متطوع.

وبالاتصال مع مشرفة جمعية حقوق الإنسان شرف القرافي أكدت حرصها واهتمامها بالموضوع ولكن لم تظهر أية تحركات للجمعية على الأرض لمساندة ساكنات الرباط وتمت مراسلتها عدة مرات لكن لم تتجاوب.

مسؤولات ومواطنات بالمدينة يرفعن البيعة للقيادة

أكدن أن المرأة تعيش عصراً ذهبياً في عهد سلمان

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م

اضغط هنا

نهلة حامد الجمال - المدينة لمنورة

أوضحت عدد من المسؤولات والطبيبات والمواطنات بالمدينة المنورة أن عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- عصر ذهبي للمرأة السعودية نظرًا لما شهده من قرارات حكيمة أنصفت المرأة، وحققت كل

تطلعاتها وأمنياتها، ورفعن البيعة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وليًّا للعهد، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان وليًّا لولي العهد.
وقالت شرف بنت أحمد القرافي المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة إن هذه الأوامر والقرارات الملكية تصب في مصلحة الدين والوطن والمواطن، في ظل ما يتمتع به خادم الحرمين الشريفين من حكمة وحنكة سياسية ورؤى ثاقبة.
أما رقية عتيق محمد السليمان الحمدان مساعد مدير التعليم للشؤون التعليمية فأكدت أن خادم الحرمين الشريفين حبيب الشعب فهو بقيادته الحكيمة وعقليته الفذة وإنسانيته المتألقة وحبه للخير وأيضًا حزمه الذي رفع رؤوسنا لتطال عنان السماء بعاصفة الحزم وإننا نقف إكبارًا لعظماء التاريخ ممن طلبوا الإعفاء كالأمير مقرن الذي ومهما تحدثنا عن مواقفه وأفعاله الجليلة فلن نفيه حقه لمكانته في قلوبنا ولسيرته العطرة والأمير سعود الفيصل.
وقالت الدكتورة فتحية الفزاني عضو هيئة تدريس جامعة طيبة: نحمد الله تعالى الذي منَّ على هذه الدولة المباركة بقيادات حكيمة تضع الأمور مواضعها وتزنها بقسطاس مستقيم ...فَمَنْ عُيّن في منصب جديدة فهو خير خلف لمن سلف ومن المؤكد أنه ثقة.
أما مساعد مدير التخطيط والتطوير بينبع منى الغامدي مشرفة الحوار الوطني رئيسة اللجنة النسائية للتنمية السياحية كاتبة الرأي في جريدة المدينة فقالت: في كل يوم نعيشه في عهد الملك سلمان أيده الله بنصره نستشعر الرؤية المستقبلية للوطن بقيادة شابة تنطلق بنا إلى آفاق رحبة، أنه الانتقال السلس للحكم إلى الجيل الثالث والذي يعتبر أكبر وأهم تطور سياسي في تاريخ المملكة، وهي قرارات حازمة وحاسمة وتفاؤل كبير من قبل أفراد الشعب السعودي الذي يعيش الأمن والاستقرار والسكينة والطمأنينة. وباسمي واسم كل النساء في وطني نجدد بيعتنا لولي الأمر ونبايع الأمير محمد بن نايف وليًّا للعهد والأمير محمد بن سلمان وليًّا لولي العهد.
وقالت عبير عبداللطيف النجارموظفة بأمانة المدينة إن هذه القرارات أثلجت صدور أبناء الوطن، والمواطن مهم جدًا في عهد سلمان حيث العدل والإنصاف والاحترام.
أما الإعلامية ومسؤولة العلاقات العامة والإعلام بجمعية بصمة للأسر المنتجة بشرى الكيماوي فقالت: باسم جمعية بصمة للأسر المنتجة في المدينة نبايع ولي العهد محمد بن نايف وولي وولي العهد محمد بن سلمان على السمع والطاعة في المنشط والمكره.
وقالت ليلى المديني مديرة العلاقات في مكتب المساعد للتخطيط والتدريب في صحة المدينة عن القرارات الملكية: اللهم بارك لبلادنا وأمتنا في الأمير محمد بن نايف والأمير محمد بن سلمان وامنحهما التوفيق والسداد.
فيما قالت هيا سعيد الهلالي مديرة تنفيذية إن الأوامر الملكية التاريخية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين في هذه المرحله الحساسة تؤكد أن وطننا ينعم بقيادة ثاقبة الرؤية حيث إن دولتنا سخرت جهودها خلال فترة وجيزة لدعم استقرار الوطن وتنميته.
وقالت رئيسة اللجنة النسائية بغرفة ينبع رانيا سفر: بهذه المناسبة وبالأصالة عن نفسي ونيابةً عن القطاع النسائي بغرفة ينبع نهنئ كلاً من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، على الثقة الغالية بتعيين سموه وليًّا للعهد، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز على الثقة الغالية بتعيين سموه وليًّا لولي العهد.
وأكدت طيبة الشريف الإدريسي أن قواعد البلاد صلبة كما أراد لها القائد المؤسس منذ تأسيس المملكة، والقرارات التي أصدرها الوالد القائد الملك سلمان بن عبدالعزيز بارك الله في عمره تأتي من منطلق رؤية حصيفة تستشرف المستقبل.
كما قالت الدكتورة صبرية المحمدي أخصائية عيون: نجدد البيعة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وليًّا للعهد كما نؤكد البيعة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وليًّا لولي العهد كما نهنئ ولاة أمرنا ووطننا بالتعديلات الوزارية الموفقة من خادم الحرمين الشريفين.
أما الدكتورة عبير النمنكاني من كلية طب الأسنان بجامعة طيبة فقالت: يعيش المواطن السعودي وبالذات المرأة العصر الذهبي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز فلقد منّ الله على الشعب السعودي بقائد حكيم وحكومة رشيدة وأمراء متواضعين، فعلى مدى العصور شهدت مملكتنا الغالية من التقدم والتطور الذي يزداد عامًا بعد عام إلى أن وصل ذروته في عصرنا الحالي، وهنيئًا لنا تجديد بيعة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، وبيعة ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان.

"المدينة": قضايا "حقوق الإنسان" في تزايد... والنساء يتصدرن بـ 157 قضية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
اضغط هنا

المدينة المنورة – إبراهيم الجابري
كشف المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي عن زيادة عدد القضايا الواردة إلى الفرع اثنين في المئة، وذلك خلال العام 1435هـ، وتصدر القضايا والشكاوى الإدارية إذ بلغت 57 قضية.
وأوضح القرافي في تصريحات لـ«الحياة» أن تصنيف القضايا الواردة إلى الجمعية بفرعها في المدينة المنورة بلغ 143 قضية من الرجال، و157 قضية من النساء، وذلك عبر تسعة أنواع من القضايا، كالقضايا الإدارية والأحوال الشخصية والعنف، والسجناء وكذلك القضايا العمالية.
وبيّن أن القضايا الإدارية التي وردت إلى الجمعية هي الشكاوى ضد الجهات الحكومية والمتضمنة طلب إعادة النظر في قرار صادر أو طلب عفو ملكي أو مطالبة بتنفيذ حكم قضائي أو اعتداء على ممتلكات أو اعتراض على قرار أو أخطاء طبية والتي بلغت في مجملها 57 قضية.
فيما بلغت قضايا السجناء 28 قضية، متعلقة بطلب عفو عن بقية المدة، أو اعتراض على ترحيل سجين، وتردي الحالة الصحية في السجن أو انتهاء المحكومية وعدم الإفراج، وكذلك التظلم من عدم المحاكمة، أو سوء معاملة وتعدٍ وتجاوز للأنظمة داخل السجن. وأفاد بأن قضايا العنف الأسري التي وردت إلى الجمعية متعلقة بعنف داخل محيط الأسرة بسبب عنف بدني أو نفسي، عنف ناتج من إدمان واتهام وقذف، وتحرش جنسي، واغتصاب جنسي، أو حرمان من التعليم أو الراتب بلغت 49 قضية، مشيراً إلى أن منطقة المدينة المنورة تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة الرياض، التي بلغ عدد القضايا والشكاوى في العنف الأسري 117 قضية.
ولفت إلى أن القضايا العمالية بلغت 22 قضية، والتي تتعلق بالأفراد الخاضعين لنظام العمل، وحرمان العامل من أوراقه الثبوتية، أو اعتراض على قرار أو تأخر قرار التعيين، وكذلك الترحيل الإجباري أو طلب نقل كفالة أو تعرض العامل لعنف نفسي.
وأضاف: «بلغ عدد الشكاوى والقضايا القضائية سبع شكاوى، والتي وردت إلى الجمعية تتعلق بقضايا طال نظرها أمام الجهات القضائية، أو اعتراض على حكم، أو طلب تعويضات، أو المنع من السفر بسبب حكم قضائي».
وبيّن مدير فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة أن قضايا الأحوال الشخصية بلغت 45 قضية، والتي جاءت منطقة المدينة المنورة فيها في المرتبة الثانية بعد منطقة الرياض التي بلغ عدد القضايا فيها 65 قضية، موضحاً أن تلك الشكاوى والقضايا تتعلق بالحقوق الشخصية لأحد أفراد الأسرة أو بالطلاق، والخلع، والحضانة والنفقة، أو عدم الاعتراف بالزواج.
فيما بلغ عدد قضايا الأحوال المدنية 14 قضية، وهي القضايا التي ترد إلى الجمعية من طلبات، أو شكاوى متعلقة بسحب الجنسية، أو طلب استردادها، أو سحب الأوراق الثبوتية، وعدم إضافة الأبناء، أو عدم توثيق بعض الوقائع الخاصة بالأحوال المدنية.
وأشار شرف القرافي إلى قضايا العنف ضد الطفل التي يتعرض لها الأطفال دون سن 18 عاماً من إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية، أو أطفال حرموا من التعليم ومن أوراقهم الثبوتية، بلغ عدد القضايا 33 قضية، مفيداً بأنها تأتي في المرتبة الثانية بعد مدينة الرياض، والتي بلغ عدد قضايا العنف ضد الأطفال فيها 88 قضية.
وأضاف: «وردت إلى الجمعية 45 قضية من القضايا الأخرى، والتي تشمل الشكاوى الخاصة بالأفراد أو الشركات مثل المنازعات بين الأفراد أو شركات، أو على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمتضمنة طلب إعادة نظر اعتراض على قرار، أو مطالبة بتنفيذ حكم قضائي، وتجاوز وتعد من بعض الجهات الإدارية».

يذكر أن منطقة المدينة المنورة أتت في المرتبة الثالثة في إجمالي عدد القضايا الواردة عام 1435هـ وذلك بعد منطقتي الرياض وجازان.

نقل عمالة بلدية القريات بطريقة مخالفة وغير إنسانية

المصدر: جريدة انحاء الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
/http://www.an7a.com/179451

(أنحاء) – ممدوح العبدلي – القريات : ـ
رصدت عدسة "أنحاء" صورة لنقل عمّال النظافة، وهم في صندوق مركبة تابعة لبلدية محافظة القريات بمنطقة الجوف بطريقة تفتقد الجانب الإنساني ومخالفة وغير آمنة، قد تُعرّض حياة العمالة للخطر، في مخالفة صريحة للأنظمة التي تمنع نقل العمالة في صناديق السيارات، في ظل عدم توفر حافلات نقل خاصة لعمّال النظافة؛ تجنبهم التعرض لحوادث مرورية؛ نتيجة نقلهم بهذه الطريقه الغير آمنة.
وأكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان في تصريح سابق على أهمية قيام وزارة البلديات وأمانات المدن بتبليغ الشركات المتعاقدة معها في مجال أعمال النظافة بضرورة التقيد بأنظمة العمل وتفعيل قرار حماية العمالة من الظواهر السلبية وغير الإنسانية.
وأوضح القحطاني أن الجمعية الوطنية لحقوق الانسان ترصد مثل هذه التجاوزات عبر العديد من الوسائل وتسعى لمعالجتها حفاظاً على سلامة وكرامة العاملين، وطالب وزارة العمل بتفعيل النظام ومراقبة تطبيقه، وأن تلزم أصحاب العمل بعدم تعريض عمالتهم لظروف بيئية تلحق بهم الضرر.
وبين أن حقوق الإنسان تشترط توفير وسائل نقل مناسبة للعاملين، وفي حالة رصد مخالفة تقوم بمحاسبة المخالف وفق الشروط والمواصفات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الكفيف في مواجهة تعقيدات "المصارف"... "المعرّف" شرط لإنهاء المعاملات

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 رجب 1436هـ - 2 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - الجوهرة الحميد

على رغم أن أنظمة الدولة تؤكد تكافؤ الفرص وتفعيل التوازن والعدالة في تقديم الخدمات لجميع فئات المجتمع، فإن ثمّة جهات تضرب بذلك عرض الحائط، متجاهلة تلك الإجراءات ومتجاوزةً إياها من دون اهتمام، ففئة الكفيفين التي حقّق كثير من أفرادها نجاحات وإنجازات متنوّعة، مايزالون في حاجة إلى وجود «معرّفين» لهم عند رغبة إجراء أية عملية في المصارف السعودية، إذ تصرّ المصارف على هذا الشرط، في الوقت الذي لا يوجد لديها مستند نظامي ينصّ عليه.

لا يختلف الأمر لدى المصارف بين إنشاء حساب، أو اقتراض، أو حتى إجراء عملية بسيطة في إطار التحويل والإيداع، ففي كل هذه الأحوال تتمسّك بشرط توافر «المعرّف» الذي يضمن «الكفيف» الراغب بالعملية المصرفية أياً كان نوعها، في صورة يغيب معها الاعتراف ببطاقة الهوية الوطنية التي تقوم أساساً بمهمّة التعريف بالشخص.

ولم يجد عدد من الكفيفين سوى مواقع التواصل الاجتماعي لإيصال استيائهم مما يعانونه بشكل دائم عند ذهابهم إلى المصارف لإنهاء معاملاتهم، فعلى رغم تأكيد مؤسسة النقد السعودية أحقية الكفيفين بالاستفادة من الخدمات المصرفية من دون اشتراط معرف لهم، فإنهم مايزالون في حاجة إلى معرفين يأتون معهم لإيداع مبالغ مالية في حساباتهم الخاصة أو إجراء أية عملية أخرى.

وأكدت مؤسسة النقد السعودي في قرار (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) إعفاء الكفيفين من «المعرف» انطلاقاً من أحقية هذه الفئة بالاستفادة من خدمات المصارف من دون اشتراط معرف لهم، الأمر الذي أثار حفيظة الكفيفين لعدم تطبيقه لدى كثير من فروع المصارف، مؤكدين أنها تتجاهل هذا القرار وترفض إتمام معاملاتهم إلا بوجود «معرف».

واشتكى كفيفون وكفيفات من عدم إنجاز تعاملاتهم المصرفية إلا بإحضار «معرف» لهم، مثل فتح الحساب والإيداع والتحويل والإقراض وغيرها، إذ أوضحوا في وسم عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» جاء بعنوان: «خدمات البنوك المعوقة للمكفوفين»، بأن ما يحدث يعدّ مخالفة للأنظمة التي كفلت الحقوق لجميع المواطنين، مطالبين بضرورة رقابة المصارف وتطبيق العقوبات عليها في حال مخالفتها أنظمة مؤسسة النقد. فيما أوضح الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية للبنوك السعودية طلعت حافظ، أن الكفيف مخير - بحسب ما نصت عليه بنود قرار مؤسسة النقد السعودي - بين إحضار معرف له أو أن يستغني عنه، منوّهاً بأنه في حال رغبة الكفيف في الاستغناء عن معرف يتحتم على المصرف تعريفه بالإجراءات المصرفية عبر أحد موظفي خدمة العملاء، ويصادق على هذا التعريف أحد مسؤولي الفرع. وعزا حافظ سبب تمسك بعض الفروع بالمعرف شرطاً أساساً لإنجاز التعاملات المصرفية إلى حرصهم على توفير مزيد من الحماية للكفيف، مع أخذ الحيطة والحذر في هذه الجوانب المالية والمصرفية، نافياً أن يكون السبب إيقاع الكفيف في إجراءات تعقيدية، مبيناً تخصيص جهة للشكاوى في حال الاعتراضات لدى كل مصرف.

من جهة أخرى أكد المدير العام لجمعية المكفوفين الخيرية في الرياض (كفيف) محمد الشويمان، أن هناك فروعاً مصرفية ماتزال تتعامل بهذه الآلية باشتراطها المعرف، مضيفاً: «في المقابل هناك مصارف لا تشترط المعرّف إلا في حال فتح الحساب فقط، في حين يستطيع الكفيف إجراء جميع تعاملاته الأخرى من دون المعرف». في حين اقترح عدد من الكفيفين في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، حلولاً للخروج من دائرة التضييق في الإجراءات ترتكز على إعداد نماذج واستمارات لفتح الحساب بطريقة «برايل»، وتوفير أجهزة حاسب آلي أو «آيباد» تحوي قارئ شاشة، من شأنها أن تيسّر للكفيف قراءة الاستمارة، وبالتالي القيام بتعبئتها بنفسه، وكذلك التوسع في إضافة الصرافات الناطقة في أماكن عدة.

"الشورى" يصوت على تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية الإثنين

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 رجب 1436هـ - 2 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 35 والتي يعقدها بعد غدٍ الإثنين، توصية جديدة لـ «لجنة المياه والزراعة والبيئة» تطالب وزارة المياه والكهرباء بإعادة إعداد قواعد العمل المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، بما يضمن عدم قطع التيار الكهربائي عن المشتركين المعوقين والمرضى الذين تعتمد حياتهم على استخدام أجهزة تعمل بالكهرباء، وذلك بعدما يستمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة حول ما أبداه الأعضاء من ملاحظات وآراء أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي 1434 – 1435هـ، في جلسة سابقة، بالإضافة إلى التصويت على تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية.
ويستمع المجلس، وفق ما ذكرت «وكالة الأنباء السعودية» (واس)، في مستهل الجلسة إلى وجهة نظر «لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات» في آراء الأعضاء التي أبدوها أثناء مناقشة المجلس تقرير اللجنة تجاه تعديل المادة الرابعة من نظام تعرفة الطيران المدني.
ويصوّت المجلس على تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية الذي يقضي بفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يستغلون أسماء المواطنين بتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية ومنها رفع الغرامة والتشهير بالمخالف، وذلك بعد الاستماع إلى وجهة نظر اللجنة المالية حول ما أبداه الأعضاء من آراء أثناء مناقشة التعديل في جلسة سابقة.
ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسة، تقرير اللجنة الصحية في شأن اقتراح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني وتقرير «لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية» حول اقتراح تعديل نظام القضاء الصادر في المرسوم الملكي رقم (م/78) في 19 - 9 – 1428هـ.
من جهة أخرى، يصوّت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 36 التي يعقدها الثلثاء المقبل على توصية لـ «لجنة الحج والإسكان والخدمات» حول تعديل نهاية الأحكام الخاصة بالعقوبات الواردة في نظام خدمات حجاج الداخل، ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلدانهم، وتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والأدلاء والزمازمة، واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار، بإضافة نص إلى قرار العقوبة يقضي بنشر نطاق القرار على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مقر إقامة المخالف.
ويصوّت المجلس كذلك على توصيات لـ «لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية»، أبرزها المطالبة بإحداث وظائف متوسطة وعليا لمعالجة تأخر الترقيات في «هيئة التحقيق والإدعاء العام»، بالإضافة إلى مناقشة توصية جديدة قدمتها «لجنة المياه والزراعة والبيئة» تدعو إلى إجراء دراسة فنية إقتصادية تقارن بين الكلفة الكلية والتشغيلية لمحطات التحلية التي تنشأ من جانب كل من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، والسبل والخيارات في تخفيض الكلفة في مجال المياه المحلاة والكهرباء على موازنة الدولة.
ويتضمن جدول أعمال الجلسة مناقشة تقرير «لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب» في شأن اقتراح تعديل عدد من مواد نظام رعاية المعوقين المقدم من عدد من أعضاء المجلس، استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى، الذي يهدف إلى تفعيل النظام بما يمكّن وزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية والجهات ذات العلاقة خدمة هذه الفئة.
ويتضمن جدول أعمال الجلسة أيضاً، مناقشة تقرير «لجنة الإدارة والموارد البشرية» حول اقتراح تعديل نظام العمل الحالي الصادر في المرسوم الملكي رقم (م/ 51) في 23 – 8 – 1426 هـ، واقتراح استبدال نص المادة المتعلقة بالحد الأدنى للأجور من نظام العمل.

12 باحثاً يضعون «استبياناً لتحديد «الهوية الجنسية» للفتيات السعوديات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

يعكف 12 باحثاً وباحثة على إنجاز دراسة تناقش الهوية الجنسية للفتيات السعوديات. واختار القائمون على الدراسة البيئة الجامعية لتوزيع استبيان يحوي 50 سؤالاً موجهاً لطالبات الجامعات والكليات والمعاهد ما بعد الثانوية، تساعد في رسم خريطة توضح هوية الفتاة السعودية جنسياً. وتأتي هذه الدراسة التي تنفذها جامعة الملك سعود بدعم من شركة «سابك»، وهي الأولى من نوعها في ظل تنامي ظاهرة الفتيات المُسترجلات، اللاتي يسمين «البويات»، والتي شهدت في الأعوام الأخيرة تفشياً، وبخاصة في المرحلتين الثانوية والجامعية.

ويتضمن استبيان الدراسة التي تحمل عنوان «الهوية الجنسية للفتيات السعوديات والعوامل المرتبطة بها»، معلومات عن المشاركات في الدراسة، اللاتي يشترط أن يكن طالبات جامعيات ومعاهد. كما تحوي أسئلة شخصية حول الحال الاجتماعية والفئة العمرية، والدخل الشهري، والسكن، وكل ما يتعلق بها من ظروف البيئة الاجتماعية والعوامل المحيطة بالفتيات المشاركات في الدارسة، بهدف «الكشف عن الهوية الجنسية للفتاة السعودية وكيفية التعامل معها، وفقاً للأطر الاجتماعية التي تحيط بها». وتبحث الدراسة التي ينفذها مختصون ومختصات في كرسي «سابك لأبحاث وتطبيقات الصحة النفسية» في جامعة الملك سعود، ما يتعلق بطبيعة الحياة الاجتماعية للمشاركات من ناحية أوضاع الأسرة، وطبيعة التعامل الأسري، والمستوى الثقافي والتعليمي للأسرة (تحديداً الوالدين)، والمستوى الوظيفي لأفرادها، وأساليب التعامل والتواصل بين الأفراد.

وتسعى الدراسة إلى «التعرف على ملامح الهوية الجنسية للفتيات الجامعيات وفي الكليات». وقالت إحدى المشاركات في الدراسة لـ «الحياة»: «إن الدراسة تهدف إلى إيجاد هوية محددة للفتيات، لاسيما اللاتي يواجهن مشكلات أسرية، والتي تؤدي إلى سلوكيات جنسية خاطئة. والأهم هو معرفة الأسباب والخلل الاجتماعي هل هو محيط في الأسرة ذاتها، أم في عوامل خارجية تؤثر على الفتيات في عمر معين»، مضيفة: «إن الاستبيان يحوي أكثر من 50 سؤالاً موجهاً للمشاركات في الدراسة. وكل سؤال له بعد معين، يضيف على الدراسة نتائج عدة»، لافتة إلى أن «البعض أثار استغرابه أسئلة حول السكن، أو نوعية البرامج التلفزيونية التي تتابعها الفتاة، واعتمادها على شخص معين في البوح عما يدور في خاطرها، وعند حدوث مشكلات، ما الحلول التي تختارها، إضافة إلى معرفة توجهات الفتيات في التعصب الرياضي، وكان هذا محوراً مهماً في الاستبيان، إضافة إلى علاقتهن مع وسائل التواصل الاجتماعي».

وأوضحت أن «الاستبيان يتضمن محاور حول عدد المرات التي تتمكن الفتاة من رؤية والدها، وما طبيعة عمله، وما تأثير ذلك على صحتها النفسية، وعوامل أخرى جميعها ترتبط ببعضها، لأنها عبارة عن مجموعة عوامل ذات تأثير لأبعاد متنوعة، إضافة إلى وصف العلاقة بين الفتاة ووالديها، هل هي قريبة أم متوسطة أم بعيدة، وغيرها من التفاصيل، كما ذكرت لها تأثيرات بعيدة على الهوية الجنسية للفتاة، لا تظهر في الوقت ذاته وإنما مستقبلاً». وحول أهمية الدراسة ومدى تأثيرها على المجتمع السعودي، قالت الاختصاصية النفسية نورة الحكمي، لـ «الحياة»: «لم تصدر حتى الآن أية دراسة حول الهوية الجنسية للفتيات السعوديات. والمقصود بالهوية الجنسية أي ملامح السلوك الجنسي للفتاة، والمؤثرات التي أحاطت به، فهو أشبه بالهوية الشخصية التي تحملها أينما توجهت». ولفتت إلى «الهوية الجنسية لا بد من الإفصاح عن ملامحها، من خلال الكشف عن الأسرار الأسرية، وعلاقة الفتيات بوالديهن تحديداً، وعن التاريخ القديم للأسرة، لما لذلك من فائدة تعم على المجتمع، وتحد من حدوث وتناقل المشكلات التي أصبحت تتوارث. كما تحدد الهوية الجنسية من التشبه في الرجال والحد من البويات في الجامعات والكليات».

تربويات يطالبن بكسر «حاجز الصمت» حول «البويات» و»الإيمو»
< سجلت أوساط تربوية وأكاديمية خشيتها من استفحال ظاهرة الفتيات المُسترجلات، أو كما يسمين «البويات» في البيئة التعليمية، وبخاصة بعد الانتشار الكبير الذي شهدته خلال الأعوام الأخيرة. وقالت المرشدة الطلابية نادية عبدالرحمن لـ «الحياة»: «يجب تسليط الضوء على ظاهرة الإعجاب بين طالبات المدارس وعدم إهمالها، والتحذير منها لأنها انتشرت بين الطالبات بشكل كبير».
وأضافت عبدالرحمن: «كنا نرى مثل هذه السلوكيات بين طالبات المرحلة الثانوية والكليات. ولكن الآن نشاهدها حتى بين طالبات المتوسط والابتدائي، لذلك لا بد أن تضع المدرسة خططاً لتعديل مثل هذه السلوكيات»، لافتة إلى أن دور المدرسة «لا يقتصر على التعليم فقط، بل يشمل تعديل السلوك والحد من انتشار السلوكيات الخاطئة».
وطالبت التربوية نور الدهيم، الأسرة بـ «عدم التكتم على وجود سلوكيات خاطئة لدى الطالبة، وضرورة إفادة المدرسة أو الجامعة بالمشكلات التي تعاني منها ابنتها حتى تتم متابعتها والتوصّل إلى علاج لها، بالتعاون بين المدرسة أو الجامعة والمنزل»، لافتة إلى ضرورة «وجود اختصاصية نفسية في المدارس وليس فقط مرشدة طلابية»، محذرة من أن إهمال هذه السلوكيات وإنكارها «خطأ كبير، ومن المفروض الاعتراف بها ومناقشة أسبابها، وإحصاء الحالات، لنتمكن من علاجها»، مؤكدة أن «زمن الصمت انتهى، وعلينا التحلي بالشجاعة، لنقدم الحلول لبناتنا».
بدورها، رأت الأكاديمية الدكتورة نهلة عواد، أن «الهوية الجنسية للفتيات أصبحت مشتتة، وتحتاج إلى إعادة ترتيب، للحفاظ على الأنوثة وإعادة هيبتها». وقالت: «إن ظاهرة «الإيمو» التي أصابت بعض الفتيات نتيجة اضطرابات نفسية واضطرابات شخصية، يصاحبها عدد من الأعراض التي تظهر عليهن، و منها السرية التامة في تعاملهن مع الآخرين، وعدم كشف هويتهن، وعدم الرغبة في الحديث مع الآخرين والعزلة عن المجتمع، وكثير ممن ينتمين لهذه الجماعة لا يبحثن عن علاج، بسبب قناعتهن بأنهن لسن مرضى، وبالتالي نادراً ما نجدهن في العيادة النفسية، وهذا الأمر يسهم في تدمير الفتيات».

• مكافحة الفساد" تستعد للرفع عن الجهات الحكومية المخالفة للائحة بند • الأجور"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
اضغط هنا

الدمام ـ فاطمة آل دبيس
علمت «الحياة» أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) تعتزم رفع تقرير «مفصل» إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، يضم أسماء الجهات الحكومية المخالفة للائحة بند الأجور والمستخدمين وتفاصيل المخالفات. وذلك إثر تلقيها أمراً بذلك. وطالب خادم الحرمين في الأمر ذاته أن يعد لكل جهة مخالفة تقرير منفصل عن الجهة الأخرى. كما أمر الجهات الحكومية كافة بـ«وجوب التقيد بما تقضي به الأنظمة والتعليمات في هذا الشأن». وكانت هيئة مكافحة الفساد رفعت تقريراً إلى خادم الحرمين الشريفين، يفيد بصدور عدد من التجاوزات لأوامر خادم الحرمين ولائحة بند الأجور والمستخدمين، التي قضت بـ«عدم جواز تعيين أي شخص على وظائف لائحتي «المستخدمين» و«بند الأجور 105». إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال التي تتفق مع الأهداف واللوائح. وألا يتم التعيين في هذه الوظائف إلا من خلال الإعلانات العامة، لإتاحة الفرصة لجميع المواطنين». وأصدر خادم الحرمين، بناء على تقرير «نزاهة»، أمراً يقضي برفع تقرير مفصل بالجهات المخالفة، وأن يكون تقرير كل جهة مخالفة منفصلاً عن الأخرى». وكانت وزارتا الخدمة المدنية والمالية اعتمدتا ضوابط وإجراءات لتثبيت العاملين والعاملات على البنود، تنفيذاً للأمر السامي الكريم القاضي بتثبيت العاملين والعاملات في الأجهزة الحكومية على البنود التي تصرف رواتبهم من داخل الموازنة أو خارجها، ولائحتي المستخدمين وبند الأجور ممن يحملون مؤهلات علمية ويزاولون أعمالاً لا تتفق مع طبيعة الأعمال التي تشملها مسميات الوظائف المنصوص عليها في اللائحتين.

وتضم قائمة المشمولين بالأمر الكريم المعينين على لائحتي المستخدمين وبند الأجور ممن يحملون مؤهلات علمية ويزاولون أعمالاً لا تتفق مع طبيعة الأعمال التي تشملها مسميات الوظائف المنصوص عليها في اللائحتين، المتعاقد معهم على بند «105»، والمتعاقد معهم على البنود التي تقوم الجهات الحكومية بالتوظيف عليها. وصدر أمر سام كريم في وقت سابق، يقضي بأن على جميع الجهات الحكومية، بما فيها المؤسسات العامة والهيئات والجامعات، الالتزام بما قضى به الأمر الكريم، المتضمن عدم التعيين على وظائف لائحتي المستخدمين وبند الأجور إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال التي تتفق وأهداف تلك اللوائح والبنود.

وأكد الأمر الكريم أن «المسؤولية تكون بالتضامن بين كل من المسؤول الأول في كل جهاز حكومي ومسؤول القوى العاملة - والمراقب المالي ومدير الإدارة المختصة بتطبيق الأمر». وتصاعدت مشكلة الموظفين الحكوميين المعينين على البنود خلال العقد الماضي، حتى أصبحت تضم عشرات الآلاف من الموظفين، وخصوصاً في وزارتي التعليم والشؤون البلدية والقروية، وعلى رغم صدور أوامر عدة بتثبيت جميع الموظفين على البنود، فإن الأجهزة الحكومية تبادر فيما بعد إلى التعاقد مع موظفين جُدد، ما يبقي المشكلة قائمة.

تعزيز التواصل مع المواطنين في اختصاصاته التنظيمية والرقابية

154 قراراً للشورى على تقارير الأجهزة الحكومية والأنظمة واللوائح.. في عام

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 رجب 1436هـ - 2 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1044523

الرياض- محمد الشيباني

رفع رئيس مجلس الشورى عبدالله آل الشيخ الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ولسمو ولي عهده الأمين ولسمو ولي ولي العهد، على ما يجده المجلس من دعم ورعاية وإشراف مباشر، وتقديم كل ما من شأنه تطوير أدائه وتمكينه من تحقيق رسالته وأهدافه، وقال في كلمة قدم بها التقرير السنوي لأعمال السنة الثانية من الدورة السادسة الواقعة خلال الفترة من 1435/3/3ه حتى 1436/3/2ه إن التقرير يعكس صورة ما قام به المجلس من أعمال، وما حققه من إنجازات خلال السنة الثانية، وشمل التقرير ما تم رفعه لخادم الحرمين الشريفين من قرارات وما ناقشته لجانه المتخصصة والخاصة، وما تم رفعه من تقارير إلى الهيئة العامة للمجلس، كما يبين التقرير ما بقي لدى من موضوعات لدى لجان المجلس المتخصصة والخاصة أو على جدول أعماله.

د. عبدالله آل الشيخ رئيس الشورى

وأحصى التقرير 79 جلسة عامة عقدها المجلس خلال السنة الثانية من أعمال دورته الحالية، ناقش فيها العديد من الموضوعات التي عرضت على جدول أعماله وأصدر بشأنها 154 قراراً، منها 67 قراراً بشأن التقارير السنوية للأجهزة الحكومية، و29 قراراً بشأن الأنظمة واللوائح والتنظيمات وما في حكمها من تعديلات وضوابط أو قواعد إضافة إلى تفسير الأنظمة أو مواد محددة في نظام معين وذلك وفق ما نصت عليه المواد 15، 17، 23 من نظام المجلس، و 49 قراراً خاصاً بالاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم الثنائية أو الدولية، إلى جانب مناقشة المجلس عدد من الاستراتيجيات الوطنية، وخطة التنمية العاشرة 1437/1436ه - 1441/1440ه، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة.

واستمع المجلس إلى العديد من المداخلات والتوصيات الإضافية المقدمة من الأعضاء بلغ عددها 612 توصية إضافية، تبنت اللجان المتخصصة 50 توصية منها، وعرض على المجلس 109 توصيات إضافية ناقش منها 59 توصية، ووافق على 32 توصية منها، فيما تم سحب وتأجيل 298 توصية بموافقة مقدميها.

وبحسب التقرير فقد عقدت لجان مجلس الشورى المتخصصة 342 اجتماعاً، أنجزت خلالها 201 موضوعاً من بين 213 موضوعا أحيلت لها من رئاسة المجلس، ورفعت إلى الهيئة العامة التي أحالتها إلى المجلس لمناقشتها.
وبين التقرير أن عدد الموضوعات الواردة إلى المجلس من الديوان الملكي وفق ما نصت عليه المادة الخامسة عشرة من نظام المجلس بلغ 156 موضوعاً، فيما بلغت الموضوعات المعادة للمجلس وفق المادة السابعة عشرة من نظامه والتي تختص بتباين وجهات النظر بين مجلسي الوزراء والشورى 10 موضوعات، في حين قدم أعضاء المجلس خلال فترة التقرير 47 موضوعاً مقترحاً لأنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة.
وفي إطار الدبلوماسية البرلمانية بات مجلس الشورى أحد أذرع السياسة الخارجية للمملكة يدافع عن ثوابتها ويحشد المساندة لمواقفها ويعمل على تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن المملكة والإسلام من خلال مشاركاته في اجتماعات ومؤتمرات الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية والزيارات الرسمية التي تقوم بها وفود المجلس أو لجان الصداقة البرلمانية للعديد من الدول العربية والإسلامية والصديقة.
وعلى صعيد آخر حرص الشورى على تعزيز آليات التواصل مع المواطنين وفق ما يختص به المجلس من جوانب تنظيمية ورقابية، وسعياً لتحقيق التكامل بين المؤسسات الحكومية في الوصول إلى نهضة تنموية شاملة لمختلف مناطق المملكة، وحث خطى عجلة النمو المتوازن والمستدام، فقد زارت وفود المجلس مجالس المناطق في الشرقية والقصيم وعسير وحائل والجوف والباحة، واستقبل المجلس وفداً من مجلس منطقة المدينة المنورة.
من جانبه أكد أمين الشورى محمد بن آل عمرو، حرص المجلس على توفير مصادر المعلومات التي تخدم مصلحة العمل وتعين أعضاء المجلس على دراسة ما لديهم من موضوعات، حيث وفر المجلس المراجع العربية والأجنبية التي يحتاج إليها عضو المجلس، وفق اختصاصاته ومهامه، كما اشترك المجلس في المكتبة الرقمية السعودية التابعة لوزارة التعليم ضمن تكتل الجامعات السعودية لتوفير المصادر المعلوماتية المتخصصة، وقدم 45 دراسة استشارية شرعية ونظامية، و53 دراسة وبحثاً وتقريراً تتعلق بعمل المجلس، وأضاف 449 عنواناً ومرجعاً إلى مكتبته، فيما قام بترجمة 400 عمل ما بين ترجمة تحريرية وفورية.
وقال آل عمرو إن المجلس تعاقد مع دارة الملك عبدالعزيز لترميم وتجليد سجلات المجلس القديمة للفترة من 1343هـ وحتى 1412هـ والتي تحتوي على عدد من المحاضر والقرارات، وفي مجال تنمية مهارات موظفي المجلس تم تدريب 1163 موظفاً في مجالات تطبيقات الحاسب الآلي وبرامج اللغة الإنجليزية المكثفة، بالإضافة إلى برامج الابتعاث داخل المملكة وخارجها.

العفو الملكي يشمل 6700 سجين بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 رجب 1436هـ - 2 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1044575

المدينة المنورة - سالم الأحمدي
إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بالعفو عن سجناء الحق العام الذين تأكد للجهات المختصة سلامة أوضاعهم، وبمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز -أمير منطقة المدينة المنورة- واصلت لجان العفو بالمنطقة دراسة ملفات السجناء الذين تنطبق بحقهم ضوابط وشروط العفو الملكي رقم (أ/101) في 1436/4/9هـ.
وقد درست اللجنة حتى تاريخه 6730 معاملة وبلغ إجمالي من استفاد من العفو على وجه العموم (سجناء ومطلقي سراح) 2248 مستفيداً منهم 264 سجيناً سعودياً مستفيداً و 234 سجيناً غير سعودياً أطلقوا من سجون المدينة المنورة ومحافظاتها، فيما بلغ عدد مطلقي السراح المستفيدين من السعوديين وغير السعوديين 1645 مستفيداً.
ومازالت لجان العفو بالمنطقة ومحافظاتها تدرس ملفات السجناء، وستواصل عملها على مدار الساعة بغية الإسراع بالإفراج عن المستفيدين من العفو الملكي الكريم.
من جانبهم، ثمن السجناء مكرمة خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- بالعفو عن ما تبقى من محكومياتهم، سائلين المولى عز وجل أن يديم عليه لباس الصحة والعافية وأن يمد في عمره.

التشهير والغرامة لمستغلي أسماء المواطنين بتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية

الشورى يصوت على منع قطع "الكهرباء" عن ذوي الاحتياجات ومرضى الأجهزة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1044665

الرياض ـ عبدالسلام البلوي

يصوت الشورى بعد غدٍ الاثنين على التوصية الإضافية للعضو حياة سندي على تقرير وزارة المياه والكهرباء وقد تبنتها لجنة الزراعة والبيئة بالمجلس وطالبت الوزارة بإعادة إعداد قواعد العمل المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن عدم قطع التيار الكهربائي عن المشتركين المعاقين والمرضى الذين تعتمد حياتهم على استخدام أجهزة تعمل بالكهرباء ، وذلك بعد أن يناقش التوصية و يستمع لوجهة نظر لجنة المياه بشأن ما أبداه الأعضاء من ملحوظات وآراء أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي 34-1435 في جلسة سابقة .

ويصوت المجلس على تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية ويقضي التعديل بوضع عقوبات على أصحاب العمل الذين يستغلون أسماء المواطنين بتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية ومنها رفع الغرامة والتشهير بالمخالف، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء أثناء مناقشة التعديل .

كما يصوت المجلس على توصيات للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية من أبرزها المطالبة بإحداث وظائف متوسطة وعليا لمعالجة تأخر الترقيات بهيئة التحقيق والإدعاء العام ، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة تقرير الأداء السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1435/1434هـ في جلسة سابقة .

ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل عدد من مواد نظام رعاية المعوقين المقدم من عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، ويهدف التعديل إلى تفعيل النظام بما يمكن وزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية والجهات ذات العلاقة لخدمة هذه الفئة .

كما يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل نظام العمل الحالي، ومقترح استبدال نص المادة المتعلقة بالحد الأدنى للأجور من نظام العمل المقدمان من عدد من أعضاء المجلس السابقين.

العدل ترأس وفد المملكة المشارك في الدورة السنوية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1044699

الرياض - مبارك العكاش
شاركت وزارة العدل في أعمال الدورة السنوية الرابعة والخمسين لمنظمة (الكو) المنعقدة في العاصمة الصينية بكين وذلك من خلال ترؤسها لوفد المملكة برئاسة الشيخ يوسف الفراج المستشار والمشرف العام على مكتب وزير العدل.
وتناول الاجتماع عددا من الموضوعات كان من أبرزها قضية ترحيل الفلسطينيين والممارسات الإسرائيلية الأخرى التي تتضمن مسألة الهجرة الجماعية والاستيطان اليهودي داخل الأراضي الفلسطينية والتي تُعد بدورها انتهاك صريح للقانون الدولي، كما ناقشت بعض المسائل المتعلقة بالتطرف العنيف والإرهاب والبيئة والتنمية المستدامة، وقانون البحار والقانون الدولي المتعلق بالفضاء الإلكتروني(الإنترنت) وبعض المسائل المالية والإدارية والقانونية للمنظمة، حيث أعربت عدد من الدول استياءها من تجاوز الإسرائيليين لمبادئ الأمم المتحدة وانتهاكها للمواثيق الدولية، فضلاً كون المنظمة قامت بإصدار عدد من المنشورات ذات الصلة بالقانون الدولي العرفي، وتطبيق مبادئه في كل من القارتين الآسيوية والأفريقية الملزمة العمل بموجبه، وكتيب آخر يتناول أهم الاستحقاقات الأساسية والالتزامات تحت إطار اتفاقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بقانون البحار.

تعليم المدينة يصدر بياناً عن قضية "الحضرمي" طالبة الابتدائية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 12 رجب 1436هـ - 1 مايو 2015م
اضغط هنا

مكتب المدينة – المدينة
أصدرت تعليم المدينة المنورة بيانا توضيحيا حول ما أثير عن تعنيف وإجبار الطالبة سلاف بنت طارق عمر الحضرمي على غسيل الحمامات من قبل إحدى معلمات الابتدائية الـ 17 والذي أوردته إحدى الصحف المحلية في عددها الصادر يوم الخميس : 4 / رجب / 1436هـ «تعليم المدينة» تشكيل لجنة للتحقيق في إجبار طالبة على غسيل الحمامات وتداولته بعض وسائل التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية.. فقد توصلت اللجنة المشكلة لمتابعة هذه القضية لما يلي:
** الطالبة لم تتعرض للضرب ولا للخنق ولا للتعنيف من قبل المعلمة، ولم تطلب منها المعلمة غسل الحمامات أبدا بإفادة عدد من منسوبات المدرسة (معلمات – موظفات – مستخدمات – طالبات – والمرشدة الطلابية والطالبة نفسها).
** عندما طلبت المعلمة من الطالبة جمع ما رمته بالساحة الداخلية للمدرسة من الدور العلوي بعد تنظيف الفصل كان بهدف تعديل سلوك خاطئ للطالبة، حيث كان ذلك بنهاية تطبيق برنامج (فينا خير) وهو البرنامج المعتمد من الوزارة ومن أهدافه تعويد الطالبات على تحمل مسؤولية المحافظة على نظافة المدرسة والممتلكات العامة.

** خرجت الطالبة من المدرسة في تمام الساعة 1:15 ظهرا بوجود المناوبات والمرشدة الطلابية علما أن دوام المدرسة ينتهي عند الساعة (12:40) وليست بالساعة : 12 كما ذكر بشكوى والد الطالبة .
**: تم توجيه الوحدة الإرشادية بالإدارة بمتابعة وضع الطالبة في المدرسة خلال الفترة القادمة لتقديم التوجيهات والإرشادات التربوية
** : تمت إحالة القضية للإدارة القانونية لتحديد الجزاءات النظامية على المتسبب في عدم متابعة عودة الطالبة لفصلها بعد انتهاءها من جمع ما رمته في الساحة وغيابها عن الفصل حتى وقت الانصراف، وكل من يثبت إدانته بالتقصير في حق الطالبة.

ذوو الاحتياجات الخاصة يطالبون بـ" هيئة إعاقة"

جددوا مبايعتهم لولي العهد وولي ولي العهد

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 12 رجب 1436هـ - 1 مايو 2015م
اضغط هنا

خالد المقاطي – الطائف
رفع عدد كبير من ذوي الاحتياجات الخاصة من مختلف مناطق المملكة العربية السعودية تجديدهم بالبيعة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وليًا للعهد ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وليًا لولي العهد كما هنأوا ولاة أمرنا ووطننا بالتعديلات الوزارية الموفقة من خادم الحرمين الشريفيين الملك سلمان بن عبدالعزيز التي أكدت الحرص الشديد على كل ما فيه مصلحة الوطن والمواطن.
وأطلقوا هاشتاق تحت شعار#مطلبنا_هيئة_إعاقة_سعودية وهي مبادرة من مجموعة من ذوي الاحتياجات الخاصة والأسر والتي انضم إليها مجموعة من الناشطين المعروفين في هذا المجال.
وكان من أهداف هذه المبادرة إنشاء هيئة إعاقة سعودية لتصبح مرجعًا لكل ما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم في ظل ما توليه حكومة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز من اهتمام بهذه الفئة وفي وقت تعيش فيه المملكة العربية السعودية تطورات ونجاحات في جميع الأصعدة.
كما وجه القائمون على هذه المبادرة حديثهم للملك سلمان بأن تلك الهيئة تمثل حلم أكثر من مليون معاق سعودي وأن استحداث هيئة إعاقة سعودية سيساهم في حل كثير من قضاياهم كما أنها ستكون مرجعًا لهم، وأضافوا بأن ثقتهم بالله ثم بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان كبيرة بأن يحقق لهم هذا الحلم طالما انتظروه لسنوات.

سقوط 56 ألف مخالف وانخفاض الجريمة بنسبة18 ٪

ارتفاع عدد المقبوض عليهم بعسير40 ٪ خلال 6 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
اضغط هنا

الحسن آل سيد – أبها
سجلت شرطة منطقة عسير انخفاضًا ملحوظًا في معدل الجريمة خلال الستة أشهر الماضية من هذا العام 1436 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي فيما ارتفع عدد المقبوض عليهم من مخالفي أنظمة الإقامة والعمل خلال الستة شهور الماضية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
وحسبما أوضح الناطق الإعلامي لشرطة عسير العقيد عبدالله بن سعيد آل ظفران فقد بلغ عدد المقبوض عليهم أكثر من 55855 مخالفًا بزيادة قدرها 22796 عن الستة الأشهر من العام الماضي 1435.
وبيّن آل ظفران أنه تم القبض العام الماضي على عدد 33059 مخالفًا، وقال: إن هذه النتيجة التي تحققت من خلال الحملات الأمنية انعكست إيجابًا على خفض معدلات الجريمة حيث انخفض معدل الجريمة خلال الستة أشهر من العام الحالي 1436 مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي 1435 بنسبة تقدر 18.41%. وبلغ عدد المقبوض عليهم من مجهولي الهوية ومخالفي نظام الإقامة والعمل وناقلي المتسللين أكثر من (55855) شخصًا، وبارتفاع عدد المقبوض عليهم مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بنسبة تقدر40.81%.

18 راتباً لبنات المتقاعدين هدية زواج

نظام تقاعدي جديد يحمل مزايا متنوعة للمستفيدين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
اضغط هنا

عمر محمد الغامدي – الباحة
كشف مصدر مطلع لـ«المدينة» أن مشروع النظام التقاعدي الجديد الذي تتم دراسته في هيئة الخبراء في مجلس الوزراء يحمل مزايا عديدة للمستفيدين من بينها صرف 18 راتبًا للفتاة من بنات المتقاعدين عند تقديم عقد النكاح كمكافأة أو «هدية زواج».
ويتضمن مشروع النظام الجديد حال اعتماده تعديلًا للعديد من الأحكام الواردة في النظام التقاعدي الحالي منها صرف معاش الأب والأم المتوفين للورثة المستفيدين في حين أن النظام الحالي يصرف الراتب الأعلى لأحدهما. كما يشمل المشروع استمرارية صرف المعاش التقاعدي لجميع المستفيدين إلى سن 26 للذكور، أما الإناث فيستمر الصرف إلى أن تتزوج أو يتم تسكينها في وظيفة ثابتة في ميزانية الدولة بينما النظام الحالي يوجب وقف الصرف عند سن 21.
وأشار المصدر إلى أن النظام التقاعدي الحالي لا يفرق بين المرأة والرجل مبيِّنًا بأن جميع الأحكام الواردة في اللائحة تشمل الرجل والمرأة دون تمييز ويكفل النظام حصولها على معاش تقاعدي بعد انتهاء خدمتها سواء أحيلت للتقاعد أو لظروف

خارجة عن الإرادة كالعجز أو الوفاة فيما يكفل المشروع الجديد حصول المستفيدين من الورثة على معاشها التقاعدي مؤكدًا بأن حقها لا يسقط بعد الوفاة.
وقال المصدر إن برنامج «مساكن» متاح لكلا الجنسين لمن تنطبق عليه الشروط ويستطيعون التقديم على البرنامج والحصول على تمويل وحدة سكنية تخصهم، وفي حال الوفاة يتم إعفاء الورثة من السداد ويفرغ العقار باسم الورثة ويتم التنازل عن باقي مبلغ التمويل.
من جهته أوضح العميد فاروق العرابي رئيس الجمعية الوطنية للمتقاعدين سابقًا أن الجمعية عقدت عدة لقاءات بالمسؤولين في مؤسسة التقاعد والتأمينات الاجتماعية وتمت مناقشة عدة نقاط من أهمها أوضاع المتقاعدين العسكريين وحددت جميع النقاط التي تحتاج إلى تعديل في النظام الحالي للمؤسسة. وأشار إلى أن المؤسسة أجرت عدة تعديلات على النظام الحالي لمعالجة أوجه القصور فيه مشيرًا إلى أن مجلس الشورى أيضًا ناقش ملف تعديل وتحديث النظام الحالي مع محافظ مؤسسة التقاعد والذي أكد حينها أن النظام رفع للمقام السامي. وبيَّن العرابي أن من بين الأحكام المعدلة في النظام الجديد معالجة أوضاع «بدلات» العسكريين عند التقاعد بتسوية المستحقات التقاعدية للعسكريين لتتقارب مع صافي الراتب أثناء الخدمة العسكرية.

ترأس اجتماع مجلس تكافل الخيرية.. أمير المدينة:

تعزيز برامج الرعاية الشاملة للأيتام في أجواء أسرية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 13 رجب 1436هـ - 2 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150501/Con20150501768653.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة المدينة المنورة، على أهمية استمرار جمعية تكافل الخيرية لرعاية الأيتام في تنفيذ خطة العمل التطويرية لبرامج الجمعية وتعزيز برامج الرعاية الشاملة للأيتام في أجواء أسرية ووفق منهجية علمية تتوافق مع ظروف الأيتام ومراحلهم العمرية وتضمن لهم الاستقرار المعيشي في أجواء صحية جاذبة، كما وجه سموه الكريم بتأهيل وتدريب الأيتام للانخراط في سوق العمل.
جاء ذلك لدى ترؤس سموه لاجتماع مجلس إدارة الجمعية البارحة بديوان الإمارة، مناقشا عددا من الأعمال المتعلقة بالجمعية للارتقاء بها ومتابعة النقلة النوعية التي تشهدها، كما تم استعراض الخدمات الجديدة والبرامج التي تقدمها ويأتي في مقدمتها برنامج تكافل للإسكان والذي استفاد منه حتى الآن 177 يتيما ويتيمة، إضافة لنادي تكافل الاجتماعي، وهو عبارة عن منشأة يستفيد منها اليتيم رياضيا وثقافيا واجتماعيا وترفيهيا ولبناء المهارات.
وبين أمين عام الجمعية عبدالمحسن الحربي، أنه تمت كذلك مناقشة دراسة استثمار أوقاف الجمعية لتنفيذ الخطة المعتمدة سابقا، لتحقيق الاستدامة المالية للجمعية، ثم أطلع المجلس على التقرير الختامي لميزانية الجمعية لعام 2014 م، كما ناقش المجلس مبادرة جائزة المسؤولية الاجتماعية لخدمة اليتيم، واستعرض استعدادات الجمعية لشهر رمضان المبارك.

دعوا الحقباني للحوار الجدي مع القطاع الخاص.. اقتصاديون لـ عكاظ:

زيادة التوظيف وتقليص البطالة وتنويع مصادر العمالة المنزلية أبرز تحديات "العمل"

المصدر: جريدة عكاظ السبت 13 رجب 1436هـ - 2 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150502/Con20150502768727.htm

عبدالرحمن المصباحي، حامد العطاس (جدة)

قال عدد من المختصين ورجال الأعمال: إن وزير العمل الجديد الدكتور مفرج الحقباني ستكون أمامه العديد من الملفات الساخنة ذات الأولوية، التي ظلت مثار خلاف في الفترة الماضية بين الوزارة ورجال الأعمال، ولاسيما فيما يتعلق بالتوطين وتأشيرات العمالة الوافدة واستقدام العمالة المنزلية.

وأضافوا «أن الوزير الجديد أمام تحدٍ حقيقي يتمثل في ضرورة أن يقدم رؤية وخدمة جديدة تختلف عن رؤية وخدمة سلفه المهندس عادل فقيه، وذلك حتى تكون له بصمته الخاصة في الوزارة وحتى يتعاون معه القطاع الخاص.

وحددوا التحديات التي تواجه الوزير الجديد في ضرورة أن يجري حوارا فعليا مع رجال الأعمال يراعي فيه مصالح القطاع الخاص باعتباره مكونا رئيسا في الاقتصاد الوطني حتى يمكن تطوير أداء هذا القطاع ويكون قادرا على حمل وتطبيق أهداف وزارة العمل فيما يتعلق بالتوظيف واستيعاب عمالة وطنية جديدة وفق إمكاناته وبأسلوب يقوم على التدرج.

تقريب الفجوة مع المستثمرين

في البداية، قال نائب رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور حمدان السمرين: لا يخفى علينا أن الدكتور مفرج الحقباني ليس بعيدا عن وزارة العمل، وكان من أبرز الرجال المشرفين بشكل كامل وعن قرب على خطط وزارة العمل في السنوات الماضية بل من أبرز المشاركين فيها، ولكننا كرجال أعمال نعول على الوزير الحقباني الفترة المقبلة، نظرا لخبرته الطويلة في مجال اقتصاديات العمل والتشغيل، ولقربه من الملفات التي كان معني بها وزير العمل مباشرة وأبرزها ما يتعلق بالحوار مع رجال الأعمال، ونتوقع منه أن يقترب أكثر من مشاكل الشركات والمؤسسات الوطنية ولاسيما فيما يتعلق بقدرتها على استيعاب العمالة الوطنية المتوفرة وأيضا احتياجاتها من تأشيرات العمالة الوافدة، في حال عدم توفر العمالة المواطنة. مضيفا «أن مواقف الوزارة كانت بعيدة عن مواقف رجال الأعمال، وكانت هناك لجان مشتركة بين الوزارة ورجال الأعمال، وكذلك الحال بالنسبة لاستقدام العمالة المنزلية، ونتوقع من الوزير الجديد الاقتراب أكثر من رجال الأعمال، فهم أبناء الوطن ويهمهم المشاركة بإيجابية في تنمية الاقتصاد الوطني ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتنمية الصادرات لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل الوطني، وتحقيق خطط الوزارة فيما يتعلق بالتوظيف وتقليص البطالة المواطنة، ويهمنا الاقتراب أكثر، لإنجاح خطط الوزارة في هذا الشأن، فهدفنا أن تكون العلاقة مشتركة بين الطرفين بما يحقق المصلحة العامة التي هي مصلحة الوطن في النهاية وهي علاقة تقوم على التعاون ومراعاة ظروف وقدرات القطاع الخاص واحتياجاته لأنه مكون أساسي في الاقتصاد الوطني، وجناح مهم لتنميته، وبالتالي فنحن نتطلع لتحسين العلاقة بين الطرفين، وعلى وزارة العمل أن تنظر إلينا كرافد مهم راغب في المشاركة في تنمية الوطن وأن تعمل على دفعنا للأمام»، وأننا كرجال أعمال يهمنا أن نلتقي ونراعي مصالح الجميع وأن تراعي مطالب القطاع الخاص بشأن التدرج في تنفيذ مطالبها وتلبية احتياجات المستثمرين من العمالة اللازمة للمشاريع التي تسند إليهم أو التي يلتزمون بإنجازها في فترات محددة لا تحتمل التأخير، لأن الأمور في الغالب تكون مرتبطة بعقوبات وشروط جزائية يتعرض لها رجال الأعمال في حال التأخر في إنجاز تلك المشاريع.

إعادة النظر في نسب نطاقات

من جهته، طالب رجل الأعمال الدكتور محمد التركي من وزير العمل ضرورة إعادة النظر في احتساب نسب نطاقات والتوطين، وذلك لما يعاني منه العديد من رجال الأعمال والمقاولين على وجه الخصوص، فهناك قرارات ساهمت بشكل ما

في خلق جو من عدم وضوح الرؤية لدي المستثمرين، وبالتالي فمن الضروري الثبات على القرارات لمدة كافية حتى يستطيع رجل الأعمال التأقلم مع ما تنتجه تلك القرارات من آثار عليهم واتخاذ الخطوات الكافية للعمل بشكل ثابت والسير عليها وفق الطريق الصحيح.

وقال: إن وزارة العمل كان هدفها الفترة الماضية المساهمة في رفع مستوى العمل في المملكة وترتيبه وتنظيمه، ولكنها اخطأت بطريقة غير مباشرة في الضغط على رجال الأعمال والتجار، وهو ما يساهم في إيجاد جو غير مهيأ للعمل بطريقة غير مباشرة، مشددا على ضرورة أن يتم التريث قليلا قبل اتخاذ أي خطوات جديدة، وكثير من القرارات كانت وزارة العمل متلاحقة لدرجة أن رجال الأعمال والمستثمرين لم يكونوا قادرين على استيعابها أو التعامل معها، لدرجة أن الكثيرين منهم إما عجزوا عن الاستمرار في النشاط أو نقلوا نشاطهم من المملكة إلى دول أخرى مجاورة بحثا عن بيئة عمل مستقرة وغير متغيرة بشكل مفاجئ.

إشراك رجال الأعمال في القرارات

وطالب الخبير القانوني والمحامي فهد العنقري من وزير العمل الجديد الدكتور مفرج الحقباني ضرورة إشراك رجال الأعمال والتجار بشكل حقيقي في قرارات العمل من خلال إقامة ندوات وورش عمل وأخذ مرئياتهم مأخذ الجد، وأن تتوقف عن فرض رأيها بشكل منفرد، مشددا على أهمية فكرة موقع بوابة «معا» التي أنشأتها وزارة العمل مؤخرا. وقال: إن هذه الفكرة حققت العديد من النتائج التي يطالب بها رجال الأعمال، ولكن لا بد من النظر في نتائج اللقاءات المباشرة مع رجال الأعمال في القرارات التي أعدت سابقا ومدى تضرر رجال الأعمال منها. وأضاف «ليس من العيب أن تقوم وزارة ما بتغيير قراراتها نتيجة لتضرر المواطنين، فالوزارة أنشئت لتكون في مصلحة المواطن، ومتى ما أدركنا أن هناك قرارا جانب الصواب لا بد من الاعتراف به ومعالجته بأسرع وقت ممكن». وفيما يختص بالقرارات التي رتبت أعباء على رجال الأعمال، طالب العنقري بضرورة بدء رجال الأعمال في التشاور لتخفيف الرسوم الإضافية البالغة 2400 ريال على العمالة الوافدة، والتي أصبح صاحب العمل من يدفعها وتعود آثارها على المواطن، نافيا مطالبته بالغائها وإنما تخفيفها وذلك لأن مبلغ 200 ريال شهريا قد يكلف العامل وتكون آثاره سلبية على صاحب العمل والمواطن، باعتباره من سيتحمل تلك التكلفة في النهاية كونه المستهلك الأخير.

الشباب ووظائف الفئة العليا

من جهته، طالب عادل العماري عضو لجنة شباب الأعمال بغرفة جدة بوضع آلية تساهم في توظيف شبابنا بمناصب قيادية دون اقتصارها على توظيفهم بأي وظيفة دنيا، فليس الهدف من تلك الآلية البحث عن الوظائف بقدر ما هو خلق جو عمل مفيد للشباب تعود آثاره على المجتمع.

وبين أن الوظائف الآن متوفرة في كل مكان، والعطالة تعد وهمية، ولكن ليس هذا ما نطمح لعلاجه، فطموحنا هو أن يجد شبابنا أرقى الوظائف، وهذا لا يأتي إلا من خلال التوعية والتعليم، دون اقتصاره فقط على خلق فرص وظيفية ووضع حد أدنى للرواتب حتى يتم احتسابهم في المنشآت وللتحايل على نطاقات.

تدشين مركز الجودة والتميز اليوم .. د. زمان لـ عكاظ:

3 قضايا رئيسية لتطوير التعليم في العالم العربي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150503/Con20150503768909.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

يعقد، صباح اليوم، الاجتماع الأول لمجلس إدارة مركز (اليونسكو) الإقليمي للجودة والتميز في التعليم، بحضور وزراء التعليم العرب، وممثلي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وذلك في فندق الريتز كارلتون بالرياض،

ويدشن وزير التعليم رئيس مجلس إدارة مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم الدكتور عزام الدخيل، والوزراء العرب، المركز، مساء اليوم، ويعقد مؤتمرا صحفيا بهذه المناسبة.
وأوضح لـ«عكاظ» مدير عام المركز الدكتور حسام زمان أن المركز يستهدف ثلاث قضايا رئيسية لتطوير التعليم في العالم العربي، هي (التنمية المهنية وتطوير إعداد المعلم، جودة المناهج التعليمية، وإعادة هيكلة وتقويم النظم التعليمية في المنطقة العربية)، مشيرا إلى أن المهام المناطة بالمركز تشمل نشر ثقافة الجودة والتميز في البلدان العربية وعمل دراسات مقارنة عن أفضل الممارسات المطبقة عالميا في مجالات الجودة والتميز وتطوير البرامج التدريبية للقادة وصانعي السياسات التعليمية على مستوى العالم العربي، مؤكدا أن الخطة الخمسية للمركز تهدف لتطوير التنمية المهنية وآليات إعداد المعلم وتحقيق جودة المناهج التعليمية وتطوير النظم التعليمية في المنطقة العربية وإعادة هيكلتها وتقويمها.
وأوضح الدكتور حسام زمان أنه تم اختيار الإمارات من الخليج والمملكة الأردنية الهاشمية من الشام وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، بالإضافة للمملكة العربية السعودية، باعتبارها تمثل كل قطاعات التعليم في العالم العربي في المركز الذي يقوم بدور الداعم والناصح والاستشاري لصانع السياسات التعليمية في المنطقة العربية وتحسين جودة التعليم وضمان التميز في مخرجاته على مستوى المنطقة.
وبين أن المركز يسعى خلال الفترة المقبلة إلى تطوير آليات إعداد المعلم والمعلمة وتطوير قدراتهما على مستوى الدول العربية، وأن يكون هناك نظام معياري لتطوير إعداد المعلم يراعي متطلبات المنطقة التنموية وحاجاتها، كما يعمل لتطوير مستوى النظم التعليمية وتقويم وتحسين تجارب الاختبارات الوطنية ومخرجات التعلم في ضوء التجارب العالمية، وأخيرا في مجال جودة المناهج التعليمية سيكون هناك تركيز على إثراء المناهج التعليمية العربية بمهارات يحتاجها الطالب في القرن الحادي والعشرين، سواء المهارات الحياتية العامة أو قضايا المواطنة والتعايش والقبول بالتنوع الثقافي والقضايا التي تهم جميع الدول العربية.
وردا على سؤال «عكاظ» عن ما إذا كان هناك تعارض بين أهداف مراكز وهيئات تقويم التعليم في بعض الدول العربية مع المركز، أكد الدكتور زمان أنه «ليس هناك أي تعارض، فالأدوار تتخذ دور التكامل بين المركز الإقليمي للجودة والتميز وتلك الهيئات والمراكز الوطنية».

الوطن
al-watan

نزاهة بلا نظام.. والشورى ينقذها بتشريع للعقوبات

ابن داود لـ"الوطن": نزاهة تعمل وفق تنظيم لا يسمح لها بإيقاع العقوبة على المدانين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=222541&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل
مفاجأة من العيار الثقيل، كشفها عضو مجلس الشورى الدكتور ناصر بن داود، أشار من خلالها إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعمل منذ إنشائها قبل أكثر من أربع سنوات من دون وجود نظام لها، وهو ما دفعه وزميله الدكتور موافق الرويلي إلى التقدم بمشروع نظام لنزاهة استنادا إلى المادة الـ 23 من نظام عمل المجلس التشريعي، ينتظر أن يطرح خلال جلسة قادمة.
وأوضح ابن داود في تصريحات إلى "الوطن" أن هيئة مكافحة الفساد بتنظيمها القائم لا تستطيع معاقبة المفسدين الذين تباشر قضاياهم، ممن يثبت ارتكابهم أعمالا تنطوي على مخالفات مالية أو إدارية أو استغلال للسلطة أو مواقعهم الوظيفية، لعدم وجود نص نظامي على ذلك.
وأضاف قائلا "بعد بحث معمق اكتشفت وزميلي الدكتور موافق الرويلي هذه الحقيقة، وبالتالي فعمل الهيئة حاليا يفتقر إلى عنصر مهم في ردع المتجاوزين على المال العام أو المتجاوزين باستخدام سلطاتهم، وهو عنصر العقوبة، إذ إنها تعمل وفق تنظيم لا يعدو كونه نصوصا لتسيير أعمالها الحالية فقط".

فجر عضوان في مجلس الشورى، هما الدكتور ناصر بن داود والدكتور موافق الرويلي، مفاجأة من العيار الثقيل، بتأكيدهما أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعمل منذ إنشائها قبل أكثر من أربع سنوات دون وجود نظام يحكم أعمالها، ما يجعل من معاقبة المفسدين ممن يثبت ارتكابهم لأعمال تنطوي على مخالفات مالية أو إدارية أو استغلال للسلطة أو مواقعهم الوظيفية، ممن باشرت "نزاهة" التحقيق في قضاياهم، أمرا ليس متحققا، لعدم وجود نص نظامي على ذلك.
وينتظر أن يطرح مشروع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الذي أعده العضوين بن داود والرويلي بناء على المادة الـ23 من نظام مجلس الشورى، للتصويت والنظر في مدى ملاءمته للدراسة، قبل أن يصار في حال الموافقة عليه، إلى المرحلة الثانية من صياغته التشريعية وتقديمه مرة أخرى إلى المجلس للمناقشة والتصويت.
وفي اتصال هاتفي أجرته "الوطن" مع العضو ناصر بن داود، قال إنه لا يستطيع الحديث عن مواد المشروع المقترح لكونه لم يعرض بعد وتنتظره مرحلة الملاءمة من عدمها. وأضاف "ما أستطيع قوله هو أنه وبعد بحث معمق اكتشفت وزميلي الدكتور موافق الرويلي أن هيئة مكافحة الفساد لا يوجد لها نظام رغم أنها تعمل منذ أكثر من أربع سنوات، وهذا يعني أنه ليس بمقدورها إيقاع العقوبات بحق من تثبت عليهم تهم الفساد، استنادا إلى ما جاء في النظام الأساسي للحكم الذي نص على أنه لا عقوبة من دون نص، وبالتالي فعمل الهيئة حاليا يفتقر لعنصر هام في ردع المتجاوزين على المال العام أو المتجاوزين باستخدام سلطاتهم، وهو عنصر العقوبة".
واعتمادا على كل ذلك، بحسب بن داود، قام وزميله موافق الرويلي، بإعداد مشروع نظام خاص بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ليحل بعد إقراره من الشورى والحكومة، بديلا عن التنظيم القائم حاليا، الذي لا يعدو كونه نصوصا لتسيير أعمالها الحالية.
وكان من المفترض أن يقوم مجلس الشورى باستعراض تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية حيال مشروع نظام هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" في جلسة الأسبوع الماضي، غير أن ضيق الوقت لم يسعف المجلس بالوصول إلى هذا البند، فيما ينتظر أن يعاد إدراجه في جلسة مقبلة.

والدته: مدرس ضربه مع طالب آخر لتحدُّثهما مع بعضهما أثناء الحصة

"تعليم مكة" تحقق في ضرب طالب يتيم وإجباره على شم برميل النفايات!

المصدر: جريدة سبق الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
http://sabq.org/yB5gde

فهد المنجومي، أحمد الزهراني- سبق- مكة المكرمة:
أصدرت إدارة التربية والتعليم بمكة المكرمة بياناً رسمياً، يقضي بتشكيل لجنة تحقيق تباشر مهامها صباح اليوم الأحد؛ وذلك لكشف التفاصيل كافة التي تعرض لها طالب يتيم بالصف السادس الابتدائي من ضرب مدرسه على الوجه ضرباً مبرحاً، وإهانته بطلب شم سلة الزبالة بالفصل.

وكان البيان قد تضمن الآتي: "اطلعت الإدارة على ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن ما تم تداوله من ضرب معلم لطالب، وطلبه منه وضع رأسه في مكب النفايات؛ فبادرت بتكليف مكتب التعليم الذي تتبع له المدرسة بتشكيل لجنة للتحقق من الأمر، ومن ثم استكمال الإجراءات اللازمة".

وأكدت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة أنها لن تتساهل في أي أمر يخالف الأنظمة واللوائح التي أقرتها وزارة التعليم فيما يتعلق بحقوق الطالب أو المعلم من أي طرف كان.

من جانبها، كشفت تفاصيل الاعتداء والدة الطالب نواف صالح عبدالعزيز لـ"سبق" بقولها: "ابني يدرس في مدرسة البراء بن مالك الابتدائية بالإسكان في مكة المكرمة بالصف السادس، وهو يتم الأب. ويوم الخميس الماضي قام المدرس بضربه وضرب طالب آخر؛ لأنهما كانا يتحدثان مع بعضهما أثناء الحصة".

وتابعت: انقض عليهما المدرس بالضرب مرات عدة بيده على الوجه والظهر والرقبة، ثم دفعهما لسلة المهملات في الفصل، وأمرهما بالانحناء وشم رائحتها، أو أن يقوم هو بإدخال رأسيهما فيها؛ ما اضطرهما لشم رائحة النفايات مجبرَين في إهانة نفسية وضرب مبرح.

وأضافت: حضر ابني للمنزل مع السائق في الواحدة والنصف ظهراً وهو في حالة بكاء وآثار نفسية غير طبيعية؛ فاتصلت على المشرف الطلابي في المدرسة، لكنه رفض إعطائي رقم المدير قائلاً: "لن أسكت عن الموضوع"؛ ما اضطرني للذهاب بابني لمستشفى حراء العام، وعمل تقرير طبي بالحالة، والذهاب به لمركز شرطة التنعيم، وتقديم شكوى وبلاغ رسمي.

وتابعت: زوجي متوفى، وأنا أقوم بتربية هذا الابن، وهو يتيم، فهل يعامله معلمه بهذه القسوة؟ أين دوره بوصفه مربياً ومعلماً من الإحسان لليتيم؟

وأردفت: لقد حضر الولد للمنزل منهاراً وحالته النفسية سيئة جداً بسبب ما تعرض له من ضرب وإهانة أمام زملائه في الفصل.

وختمت بقولها: من خلال "سبق" أناشد وزير التعليم ومدير تعليم مكة أخذ حق هذا اليتيم. وأتساءل: هل يرضى هذا المعلم أن يُفعل بابنه هذا الفعل؟!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

محاكم الرياض وجدة ومكة والمدينة والدمام الأعلى بـ40 ٪

18255 قضية استقبلتها المحاكم السعودية خلال شهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/03/article_954537.html

عبدالسلام الثميري من الرياض

استقبلت المحاكم السعودية نحو 18255 قضية خلال جمادى الآخرة من العام الحالي، شكلت القضايا الحقوقية 85 في المائة من هذه الدعاوى.

وبحسب الإحصائية التي اطلعت عليها "الاقتصادية"، فقد تصدرت خمس محاكم النسبة الأعلى في استقبال هذه القضايا بنحو 40 في المائة، حيث استقبلت المحاكم العامة في الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام 7387 قضية خلال الشهر الماضي.

وسجلت المحكمة العامة في محافظة السعيرة الواقعة شرق المملكة، النسبة الأقل في استقبال القضايا والدعاوى بثلاث قضايا، تليها قرية نصابا الواقعة على الحدود الشمالية بأربع قضايا، ومحافظة القرى التابعة لمنطقة الباحة بخمس قضايا.

إلى ذلك، شرعت وزارة العدل في إنشاء 33 محكمة وكتابة عدل مخصصة لمنطقة الرياض، التي تم توقيع عقدها قبل ثلاثة أشهر مع إحدى الشركات الوطنية بقيمة إجمالية بلغت نحو 870 مليون ريال، حيث تعتبر من أكبر المشاريع العدلية في السعودية.

وقال المهندس سعد الحازمي مدير إدارة المشاريع في وزارة العدل، إن 33 محكمة وكتابة عدل سيتم الانتهاء من إنشائها خلال العامين المقبلين في منطقة الرياض، وذلك بالاستعانة ببيوت خبرة محلية وعالمية لتنفيذ هذه المشاريع العدلية.

وأكد المهندس الحازمي أن الوزارة وحرصا منها على أهمية إنجاز هذه المشاريع والشفافية، ألزمت المنفذين للمشروع بوضع لوحة إلكترونية أمام كل مشروع، توضح المدة المتبقية لتسليم المشروع للوزارة، مؤكداً أن مثل هذه المشاريع تهدف إلى تخيف الضغط على المؤسسات العدلية في جميع المناطق، وتقديم خدمات ميسرة للجميع. وأوضح مدير إدارة المشاريع

في وزارة العدل، أن مشروع إنشاء الدوائر العدلية في الرياض هو رابع عقد للوزارة لاعتماد إنشاء مبانيها في الفترة الأخيرة، وأن ذلك يأتي ضمن خطة الوزارة الرامية إلى تغطية جميع المدن والمحافظات في المباني العدلية المتميزة وفق متطلبات البيئة العدلية الحديثة، بعد أن توافرت أراضي بعضها أخيرا.

وأضاف المهندس الحازمي في حديث سابق لـ"الاقتصادية"، أن وزارة العدل أولت اهتماماً كبيراً لتصميم وتنفيذ جميع هذه المباني الجديدة، منوهاً بأن الوزارة أنهت 17 نموذجاً نمطياً للمحاكم وكتابات العدل بمختلف الدرجات متوافقا مع معايير المباني الحديثة، مراعين في الوقت ذاته المعايير العالمية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، ليتم تطبيقها على أرض الواقع بالمباني العدلية الجديدة.

وأشار إلى أن الوزارة شرعت في طرح مشروع بناء مجمع محاكم في منطقة مكة المكرمة، حيث يضم المشروع أربعة أبراج، ويتألف من مجمع محاكم بحيث يشمل كل برج محكمة مستقلة، وتتكون الأبراج من المحكمة العامة والمحكمة الجزائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة الأحوال الشخصية.

وأوضح مدير إدارة المشاريع أن المشروع يأتي كمرحلة أولى من مشروع المدينة العدلية في العاصمة المقدسة، وذلك ضمن سلسلة مشاريع وزارة العدل لإنشاء المرافق العدلية، التي تأتي في إطار خطة الوزارة لتطوير البنية التحتية للقضاء.

المليك يوجّه ولي العهد باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاع اليمنيين المقيمين في المملكة بطريقة غير نظامية

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
#http://www.al-jazirah.com/2015/20150503/fe30.htm

الجزيرة - واس:

صدر عن الديوان الملكي البيان التالي:

نظراً للأوضاع الحالية التي تشهدها الجمهورية اليمنية الشقيقة، واستجابة لطلب الحكومة الشرعية اليمنية الممثلة بفخامة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بالوقوف إلى جانب الحكومة والشعب اليمني، ومؤازرته في هذه الظروف، وامتداداً لمواقف المملكة الأخوية مع اليمن حكومة وشعباً، وتقديراً لأبناء الجمهورية اليمنية الشقيقة ولتخفيف الأعباء عليهم، فقد صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - لصاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاع المقيمين في المملكة بطريقة غير نظامية من أبناء اليمن الشقيق قبل تاريخ 20-6-1436هـ وذلك بمنحهم تأشيرات زيارة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد بعد حصولهم على وثائق سفر من حكومة بلادهم الشرعية، والسماح لهم بالعمل وفق ما لدى الجهات المختصة من ضوابط، ويكون العمل بهذا الإجراء لمدة شهرين من تاريخ بدء التصحيح وبالله التوفيق.

المرأة المعلقة والخلع.. هل هو حق أم عقاب لها؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1044810

د. هتون أجواد الفاسي

في مقالي الأسبوع الماضي تناولت قضية اجتماعية مؤرقة لنسيجنا الاجتماعي ومع كل المحاولات على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة العدل أو الإسكان أو غيرها من الوزارات ذات العلاقة، ما تزال المرأة المطلقة بظروفها الاجتماعية والنفسية والقانونية والمادية محوراً لكمٍّ لا ينتهي من المقالات والتحقيقات والدراسات الاجتماعية والأكاديمية وعدد من السياسات الحكومية التي تحاول أن تحل إشكالية الظلم الواقع على المرأة في هذه الحالة الاجتماعية. وتناولت إشكالية الفجوات القانونية فيما يختص لقضايا السكن والنفقة والحضانة ما بين استغلال الرجل وضعف الأنظمة التي لا تحتاط للرجل المحتال على زوجته ليتركها بعد سنوات العشرة وهي منتفة الريش مهيضة الجناح. وقد تجاوبت الكثيرات بالطبع مع المقال وانهمرت أعدادٌ من الأمثلة الموجعة والمثيرة للغضب والتي تجعلنا نشعر وكأننا أمام باب مسدود، فهل نحن كذلك؟ لننظر في جوانب أخرى من ظروف الطلاق ثم نحاول الإجابة عن السؤال.

والخلع من آليات الطلاق التي تحمل فجوة كبيرة في عملية تطبيقه. فبخلاف إشكالية المحاباة بين بعض القضاة والرجال في قضايا الطلاق والاستحسانات الذكورية في القضايا التي تتعلق بالخلع، فإن الطلاق يقع في ظروف غير مناسبة للمرأة ويهدد حياتها وأسرتها. وهنا أرغب في تناول عدد من الإشكالات تبدأ من أن بُعد المرأة عن الحياة العامة والمحاكم بشكل عام ما يجعلها تقع ضحية لأحكام لم تفهمها بالضرورة، لاسيما فيما يختص بالطلاق وشروطه وأحكامه.

فهذه امرأة ظنت أنها خلعت زوجها ودفعت له مبلغاً من المال بعد أن قاست الأمرين لتجمعه، لتكتشف بعد ذلك أن القاضي لم يصدر حكماً بالخلع وإنما بالطلاق الرجعي وقام طليقها قبل انتهاء فترة العدة ببضعة أيام بترجيعها بالقوة، ولم تتمكن المرأة من الحصول على حق أو باطل لا مع القاضي ولا مع طليقها السعيد بالنتيجة والذي طالب بمبلغ آخر لخلع آخر حقيقي هذه المرة.

سوف ينبري من ينبري للدفاع عن هذا الرجل الناقص بأن القضاء لا يحمي المغفلين، لكن الحالة لدينا تقنن بكل أبعادها تغفيل النساء من خلال إبعادهن عن مسارات الحياة العامة بشكل عملي وعن طريق ترك المحاكم وقضاياها في هذه المساحة الذكورية المتمترسة في كل أرجائها، على الرغم من وجود محاولات رائدة، سبق وتناولتها في مقال سابق، تقوم بها جمعية مودة للطلاق، بأن تتولى توعية النساء بقضايا الأحوال الشخصية من خلال تأسيس مكتب لهن في محكمة الأحوال الشخصية في الرياض. لكنها ما زالت مبادرة محدودة ومقتصرة على الرياض فضلاً عن أنها مبادرة مرتبطة بالجمعية وليست خاصة بوزارة العدل أو محاكمها بحيث تعمم التجربة وتجعل هؤلاء الموظفات والباحثات القانونيات على كادر الوزارة وخدماتهن ملزمة للمحاكم في كل مناطق المملكة لمساندة كل النساء وكل قضية تُعرض أمام القضاة.

وصورة أخرى من صور الاستغلال المرتبط بالخلع قصة هذه السيدة المبتعثة التي وبعد زواج امتد لعشر سنوات، طلبت خلع زوجها لظروف مختلفة فمعروف أن المرأة لن تلجأ للخلع إلا بعد أن تُسد في وجهها السبل. لكن هذه الحالة امتدت قضية الخلع معها لمدة ثلاث سنوات استمرأ الرجل المخلوع أن يطالب بكل ما يعنّ على باله مما يمكن أن يكون صرفه ويعتقد باستحقاقه له، فيطالب بالمهر، ويطالب بما صرف على حفل الزواج، وبكل ما صرفه على زوجته طيلة فترة زواجهما، وفي ذلك الحين يأخذ أولادها منها بحكم المحكمة ثم تدخل في دوامة مواعيد المحكمة العرقوبية وجلساتها التي يتغير فيها القضاة لتتأجل القضية في جلسة بعد أخرى، في خلل إداري واضح. وفي هذه الأثناء، تبقى هذه المرأة معلقة في الخارج لا تستطيع العودة إلى البلاد لتحكّم الطليق بمصيرها من خلال تصريح السفر الذي تشترطه الأنظمة على المرأة الراشد ولا تشترطه على الرجل الفاقد للأهلية الأخلاقية، ولا تستطيع رؤية أبنائها القصّر لنفس السبب أو الأسباب، وفي هذه الأثناء، كالعادة، يتزوج هذا الرجل وينجب ويطلق أيضاً الزوجة الثانية، وما زالت المرأة الأولى معلقة، والرجل مطلق السراح والأهواء والنزوات يفرغها يمنة ويسرة باسم القانون والشرع الذي يقف إلى صفه. ويجمع هؤلاء الأطفال الناتجين عن زيجاته عنده نكاية في زوجاته السابقات لإثبات رجولته التي عادة ما يحاول بعض الرجال إثباتها من خلال

الإضرار بزوجاتهم بشتى الطرق. وهنا لن أتطرق بعد للأضرار التي تصل النساء المبتعثات من هكذا أزواج بمحاولاتهم لإلغاء البعثات تمسكاً بحجة المحرم التي يرون أنفسهم مالكين لها وأن النظام كافلها لهم كسلطة أبدية مسلطة على رقاب النساء. وفضلاً عن ذلك فإن المحاكم لا ترى في كثير من هذه الأضرار التي تنال المرأة ما يستدعي تطليقها منه وتطلب أن "تشتري" المرأة نفسها بالخلع، أي بمكافأة الرجل على كل ما نالها منه عبر السنين من ضرر وإنكار جميل.
وفي إجابة سريعة عن السؤال أعلاه، إن كان باب النساء مسدوداً، أرى أنه لن يبقى كذلك بالمزيد من الدفع الحقوقي باتجاه إنتاج سياسات عادلة تنظم فوضى العلاقات وبعض الأحكام. وقبل كل شيء، عدم الصمت.

الكفيل (يا) وزارة العمل!!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
اضغط هنا

إبراهيم علي نسيب

حين تصبح الكفالة قضية يستغلها البعض؛ لتصبح التعاملات أقرب للإذلال منها للإنسانية. والحقيقة التي عشتها مع بعض الذين تواجههم مشكلات مع الكفيل كلها مأساوية، خاصة في تصرفات بعض الذين يعيشون وفي صدورهم ظلمة، ونقمة، وقسوة تُمكِّنهم من إيذاء الآخر، واستغلاله، وظلمه، أو التلويح باستخدام النظام ضده، حين يرفض، ويكون الخروج النهائي هو السلاح الأخير، أتحدّث هنا عن حكايات عشتها مع أطباء أسنان جاءوا من سوريا للعمل في مستوصف (أسنان)، واستمروا هكذا معه، يعملون، ينتجون، يحققون أموالاً طائلة، ليبقى العقد -كما هو- ثابتًا حتى انتهائه، تزيد الإنتاجية عادي، تنقص لا، والحديث مع المالك بخصوص الزيادة في الراتب أمر مرفوض، نقل الكفالة ممنوع، الخروج النهائي هو المسموح الوحيد، أو اللجوء لمكتب العمل والتقاضي، وهنا تأتي مأساة العاملين أيًّا كان طبيبًا أو ممرضة، لأنهم يرونه عملاً مُعطِّلاً لمصالحهم، بسبب طول المدد، وانعدام الدخل، والسؤال هو: أين النظام هنا من محاسبة مثل هؤلاء الكفلاء؟!
* ولأهمية ذلك، فإني أرفع كل ما تقدم إلى وزارة العمل، آملاً إيضاح ذلك بتفصيل، وأملي في قانون يحفظ حقوق وكرامة الإنسان، وينصفه من استغلال كفيله بالسرعة القصوى، ويضمن للعامل كل حقوقه، ويفرض على الكفيل نظامًا يحدّ من سطوته، ويحفظ له حقوقه، كما يمنعه من التعسف تجاه مكفوليه، ويُعاقبه إن فعل، إضافة إلى تسريع عملية البت في التقاضي بمكتب العمل، لكي لا يكون الزمن هو السيف المُسلَّط على المكفول، كما يضمن له البقاء والعمل في مواقع مناسبة حال رغبته، وفي هذا عدل يمنع الظلم، ويحاسب المعتدي..!!
* (خاتمة الهمزة).. الكفالة نظام وأدب وإنسانية، لا قسوة ولا سفه، ولا أنانية أو أذى.. النظام وحده هو مَن يخدم العلاقة، ويُنظِّمها بين كل الأطراف، أمّا أن يكون هناك مَن يستغل الكفالة وكأنها عبودية وذل، فلا.. وألف لا، وهي خاتمتي ودمتم.

منظمة المرأة العربية تعقد ملتقى الإعلام وتعزيز دور المرأة ى حماية الأمن القومى

المصدر: جريدة اليوم السابع الجمعة 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م
اضغط هنا

تعقد منظمة المرأة العربية، بالتعاون مع جامعة الدولة العربية، ملتقى "الإعلام وتعزيز دور المرأة فى حماية الأمن القومى العربى"، وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم الاثنين القادم . ويناقش الملتقى الدور الذى يلعبه الإعلام العربى نحو لفت نظر الدولة والمجتمع لأهمية التفكير فى قضايا المرأة بصفتها جزء لا يتجزأ من قضايا الأمن القومى للبلاد ككل، وكذلك نحو تأكيد دور المرأة كمواطن يتحمل مسئولية الدفاع عن الأمن القومى بكافة صوره، ويشارك فى اتخاذ القرارات المجتمعية المهمة خلال السلم وخلال النزاعات المسلحة . ويشارك فى الملتقى عدد من الملحقين العسكريين بسفارات الدول العربية وخبراء فى الأمن القومى وإعلاميون وشخصيات عامة. ويعد هذا الملتقى الثانى فى سلسلة الملتقيات التى تعقدها منظمة المرأة العربية فى إطار برنامجها الخاص بتعزيز دور قطاع الإعلام فى تغيير ثقافة التمييز ضد المرأة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015 م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6248

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 14 رجب 1436هـ - 3 مايو 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150503/Cartoon201505036429.htm